أثر السياسة المالية في الاستقرار المصرفي

(دراسة حالة بنك بيمو السعودي الفرنسي BBSF)

أ.د. محمد جمال طقطق[1] د. عثمان نقار[2] رنا محمد علي والي[3]

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر السياسة المالية في الاستقرار المصرفي ، وتحديد في ما إذا كان هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين معدل التضخم والضرائب والانفاق العام والاستقرار المصرفي (مقاس بمؤشر Z–Score)، وقد تمثلت عينة الدراسة بالقطاع المصرفي السوري (بنك بيمو السعودي الفرنسي) للفترة 2006–2024، وتم استخدام المنهج الوصفي والاعتماد على الأساليب الاحصائية القياسية من خلال نماذج رياضية لتحقيق أهداف الدراسة ولتحليل البيانات وتفسيرها للوصول إلى استنتاجات وتوصيات، ولاختبار الفرضيات تم الاعتماد على حزمة برامج الـ EXCEL والـ SPSS، باعتبار أن السياسة المالية (معدل التضخم والضرائب والانفاق العام) هي المتغير المستقل والاستقرار المصرفي هو المتغير التابع، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها: الأثر الإيجابي للإنفاق على الاستقرار المصرفي، حيث يمكن تفسير ذلك بأن زيادة الإنفاق (خاصة الحكومي أو الاستثماري) يؤدي إلى نمو النشاط الاقتصادي وزيادة السيولة والثقة في السوق، مما يقلل من مخاطر القروض ويدعم الأداء المصرفي، وقد تم الخروج بمجموعة من المقترحات من أهمها أنه يجب على الحكومة (وزارة المالية) اعتبار الإنفاق كأداة مالية رئيسية وفعالة في دعم الاستقرار المصرفي. حيث يوصى بتوجيه الإنفاق العام نحو القطاعات ذات الأثر المضاعف العالي التي تزيد السيولة وتخفض مخاطر القروض المتعثرة للبنوك.

[1] استاذ في جامعة حماة- كلية الاقتصاد- قسم الاقتصاد.
[2] استاذ في جامعة حماة- كلية الاقتصاد- قسم الاقتصاد
[3] طالبة دراسات عليا (دكتوراه) في جامعة حماة- كلية الاقتصاد- قسم تمويل ومصارف.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، التضخم، الضرائب، الانفاق العام، الاستقرار المصرفي.

The impact of Financial policy on banking stability

(A case study of Bimo Saudi Fransi (BBSF))

Prof. Dr. Mohamed Gamal Taqtouq[1] Dr. Osman Nakkar[2] Rana Mohammed Ali Wali[3]

Abstract:

This study aimed to identify fiscal policy and its impact on banking stability, and to determine whether there is a statistically significant relationship between the inflation rate, taxes, public spending, and banking stability (measured by [missing value]). The study sample consisted of the Syrian banking sector (Bemo Saudi Fransi Bank) for the period 2006−2024. The descriptive analytical method was used, relying on standard statistical methods through mathematical models to achieve the study objectives, analyze and interpret the data to reach conclusions and recommendations. The Excel and SPSS software packages were used to test the hypotheses, considering fiscal policy (inflation rate, taxes, and public spending) as the independent variable and banking stability as the dependent variable. Among

[1] Professor at the University of Hama - Faculty of Economics - Department of Economics.

[2] Professor at the University of Hama - Faculty of Economics - Department of Economics.

[3] Master student at the University of Hama - Faculty of Economics - Department of Economics.

the most important results reached was the existence of a statistically significant and strong combined effect of the three variables on banking stability. A set of recommendations was made, the most important of which is that the government (Ministry of Finance) should consider spending as a key and effective fiscal tool in supporting banking stability. It is recommended to direct public spending towards sectors with a high multiplier effect that increase liquidity and reduce the risk of non-performing loans for banks.

Keywords: Fiscal policy, inflation, taxes, public spending, banking stability.

1. المقدمة:

يشهد القطاع المالي والمصرفي على وجه الخصوص تحديات عديدة، لعل من أبرزها بلوغ الاستقرار المالي واستدامته من اجل كسب ثقة المتعاملين الاقتصاديين، فالاستقرار المالي هو الحالة التي يكون فيها النظام المالي والمصرفي وبنيته التحتية مقاوماً للصدمات والأزمات وقادراً على أداء وظائفه الأساسية المتمثلة في الوساطة المالية وتسهيل العمليات الاقتصادية وإدارة المخاطر وذلك بالاستمرار فيها على نحو سلس.

تُعدّ السياسة المالية والاستقرار المصرفي من الركائز الأساسية التي يقوم عليها أي اقتصاد سليم. ففي ظل التحديات الاقتصادية والتقلبات المستمرة، يبرز التفاعل المعقد بين القرارات الحكومية المتعلقة بالإنفاق، والضرائب، والدين العام، وبين قدرة النظام المصرفي على الصمود والقيام بوظائفه الحيوية بشكل فعال.

يهدف هذا البحث إلى تحليل وتقييم أثر أدوات السياسة المالية في استقرار القطاع المصرفي. إذ يشكل الاستقرار المصرفي صمام أمان للنظام الاقتصادي بأكمله؛ حيث تؤدي الأزمات المصرفية إلى تداعيات سلبية خطيرة تطال النمو، والتوظيف، والثقة الاقتصادية.

2. مشكلة البحث:

<u>السؤال الرئيسي</u>: "ما هو **أثر السياسة المالية في الاستقرار المصرفي؟**

الأسئلة الفرعية :

1) هل يوجد **أثر** لمعدل التضخم في الاستقرار المصرفي؟
2) هل يوجد **أثر** للضرائب المباشرة وغير مباشرة في الاستقرار المصرفي؟
3) هل يوجد **أثر** للإنفاق العام في الاستقرار المصرفي؟
4) هل تختلف **قوة وأهمية** تأثير المتغيرات (التضخم، الضرائب، الإنفاق) فيما بينها عند تفسير التباين في الاستقرار المصرفي؟

3. **أهمية البحث:**

<u>الأهمية العلمية</u>: ركز البحث على دراسة التفاعل بين السياسة المالية والاستقرار المصرفي في سياق يغلب عليه عدم الاستقرار الشديد، والعقوبات الاقتصادية، وتآكل الثقة، وهي عوامل نادرة البحث مقارنة بالاقتصادات المستقرة. هذا يمثل إضافة حقيقية للأدبيات الاقتصادية التي تفتقر إلى النماذج التجريبية في مثل هذه الظروف الاستثنائية، كما يقدم البحث إطاراً تحليلياً لتقييم الدور الذي تلعبه المصارف كـ"صمام أمان" في ظل السياسات المالية المضطربة، مما يثري الأبحاث المتعلقة بتمويل التنمية وإعادة الإعمار في الاقتصادات المتضررة من النزاعات.

<u>الأهمية العملية</u>: يوفر البحث قاعدة بيانات وتحليلات دقيقة تساعد الجهات الحكومية ومصرف سورية المركزي على فهم المخاطر النظامية الناتجة عن تداخل أدوات السياسة المالية (الإنفاق/الضرائب) مع الوضع الهش للقطاع المصرفي، كما يُسهم في تقديم توصيات عملية ومستنيرة لإعادة هيكلة المصارف الخاصة، ووضع سياسة مالية ومصرفية شفافة لاستقطاب الاستثمارات مجددًا، خاصة مع وجود دعوات للإصلاح النقدي والمالي.

4. أهداف البحث:

1) تحديد وقياس الأثر الفردي للتضخم في الاستقرار المصرفي.
2) تحديد وقياس الأثر الفردي للضرائب في الاستقرار المصرفي.
3) تحديد وقياس الأثر الفردي للإنفاق في الاستقرار المصرفي.

5. فرضيات البحث:

بهدف الإجابة عن أسئلة البحث وفي سبيل تحقيق أهدافه تم وضع الفرضية الرئيسية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسياسة المالية على الاستقرار المصرفي.

ينبثق عنها الفرضيات التالية:

1) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتضخم في الاستقرار المصرفي.
2) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضرائب في الاستقرار المصرفي.
3) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإنفاق العام في الاستقرار المصرفي.

6. نوع ومنهجية البحث:

- نوع البحث: دراسة وصفية تحليلية (Descriptive and Analytical Study).
- المنهج: المنهج الكمي (Quantitative Approach) باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد.

7. حدود البحث:

- الحدود المكانية: يشمل البحث بنك بيمو السعودي الفرنسي (BBSF).
- الحدود الزمانية: تغطي فترة الدراسة السنوات من عام 2006 حتى 2024 وقد عرفت هذه المرحلة عدة تحولات اقتصادية وسياسية.

8. **متغيرات البحث:**

- **المتغير التابع** : الاستقرار المصرفي مقاس بمؤشر Z-Score.
- **المتغيرات المستقلة:** معدل التضخم، الضرائب المباشرة والغير مباشرة، الإنفاق العام.

9. الدراسات السابقة:

1) دراسة ضياء عبد الرزاق حسن،(2018)، بعنوان: **قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات السياسة المالية ومؤشر الاستقرار المصرفي في العراق للمدة 2010-2016 باستخدام نموذج ARDL**

يسعى البحث إلى توضيح طبيعة العلاقة بين مؤشرات السياسة المالية والاستقرار الصرفي في العراق من جهة فضلاً عن إيجاد مؤشر تجميعي يعكس حالة الاستقرار الصرفي في العراق من أجل تقديم وسيلة مناسبة تساعد صناع القرار على اتخاذ القرارات المناسبة قبل حدوث الازمات المالية.

أما الحدود الزمانية للبحث فتتمثل بالمدة 2010 – 2016 بواقع بيانات فصلية، أما الحدود المكانية فتتمثل بالمصارف في العراق، وتوصل البحث إلى اثبات الفرضية التي انطلق منها بأن للسياسة المالية أثر على الاستقرار المصرفي من خلال مؤشر الاستقرار الصرفي، اذ تبين أن الاقتراض بواسطة حوالات الخزينة تدعم الاستقرار الصرفي وظهرت هذه العلاقة الطردية بسبب تصنيفات حوالات الخزينة ضمن

مكونات السيولة خلال مدة البحث وهذا يدل إذا كان هناك قدرة للسياسة المالية على تسديد الديون، ولكن إذا تجاوزت الديون قدرة الدولة على تسديدها سيكون لها أثر سلبي على الاستقرار المصرفي، لذلك تمت التوصية بأن السياسة المالية يجب أن تعمل على بناء الصناديق السيادية لغرض استغلال الفائض في السياسة المالية في أوقات الازدهار واستخدامه في أوقات الازمات الذي تكون السياسة المالية فيه بحاجة إلى الأموال للقيام بواجباتها.

2) دراية سراج عيسى الشلماني، فاخر مفتاح بوفرنة، (2021)، **بعنوان: أثر السياسة المالية في الاستقرار المصرفي في ليبيا.**

هدف البحث إلى قياس أثر السياسة المالية في الاستقرار المصرفي في ليبيا خلال الفترة 2008 – 2016، من خلال وضع مؤشر تجميعي، يعكس استقرار الجهاز المصرفي، ومن ثم دراسة أثر السياسة المالية على الاستقرار المصرفي، باستخدام نموذج الانحدار التدريجي، وكذلك توضيح العلاقة بين مؤشرات السياسة المالية ومؤشر الاستقرار المصرفي. وقد توصلت البحث إلى أن هناك متغيراً أساسياً واحداً من بين المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج، يؤثر في أداء المصارف التجارية المتمثل في مؤشر الاستقرار، وهذا المتغير هو الإيرادات العامة.

3) Swamy, Vighneswara, 2014, Address: **Testing the interrelatedness of banking stability measures.**

(اختبار الترابط بين تدابير الاستقرار المصرفي.)

هدفت هذه الدراسة إلى اختبر الترابط بين مقاييس الاستقرار المصرفي لعينة تتكون من 56 مصرفاً تجارياً في الهند، خلال الفترة من 1996 إلى 2009. وتوصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة هامة بين مرونة النظام المصرفي والاستقرار المالي في ظل لاقتصاديات الناشئة، التي تهيمن عليها الأنظمة المصرفية. كما أوضحت النتائج أن السيولة في النظام المالي الذي تهيمن عليه المصارف، ترتبط بشكل متبادل مع جودة الأصول وكفاية رأس المال وربحية النظام المصرفي، ويمكن استخدامها في التنبؤ الفعال بالاستقرار المصرفي.

4) Agatha Nkem Amadi, Kehinde Adekunle, Alexander Ehimare, Pascal Nwodimmah, 2021, Address**: The Stabilization Effects of Fiscal Policy on Banking System Stability in Nigeria.**

(آثار السياسة المالية على استقرار النظام المصرفي في نيجيريا)

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر السياسة المالية على استقرار النظام المصرفي في نيجيريا، مستخدمةً بيانات من عام 1985 إلى عام 2019. واعتمدت الدراسة أساليب المربعات الصغرى العادية، والتكامل المشترك، وتصحيح الخطأ لتحليل وتحديد وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات. واستُخدمت تقنية المربعات الصغرى العادية لتقييم أثر التفاعل بين السياسة المالية ومتغيرات استقرار النظام المصرفي. وتشير النتائج إلى أن للسياسة المالية تأثيرًا قويًا على استقرار النظام المصرفي في نيجيريا. كما كشفت الدراسة أن الضرائب والدين الحكومي، من بين متغيرات السياسة المالية، لهما أثر إيجابي أكبر على النظام المصرفي مقارنةً بالمتغيرات الأخرى المستخدمة في الدراسة، بينما يؤثر التمويل الحكومي ونمو الدين سلبًا على استقرار النظام المصرفي. ويشير هذا إلى أنه كلما زاد الدين الحكومي المتراكم، زاد عدم استقرار النظام المصرفي. وتوصي الدراسة الحكومة بوضع ضوابط مناسبة لتجنب الاقتراض الذي قد يؤدي إلى عجز، والذي بدوره سيؤثر على استقرار النظام المصرفي. ينبغي على الحكومة أيضاً ضمان توجيه قروضها إلى القطاعات الإنتاجية للاقتصاد لتعزيز السداد المستدام للديون وضمان الالتزام الصارم بآليات سداد الديون.

10. الإطار النظري:

1.10. مفهوم السياسة المالية وأدواتها وآلية عملها في سورية:

1.1.10. مفهوم السياسة المالية:

تعرف السياسة المالية بأنها: الوسائل والأدوات التي تهدف إلى استعمال النفقات العامة والسلطة الضريبية في الوصول إلى أهداف تتعلق المؤشرات الاقتصادية الكلية ." و قد ارتبطت السياسة المالية دوماً بتوجيهات النظرية الكينزية فالسياسة المالية الحديثة عبارة عن شكل من أشكال التطور الحديث للسياسة الاقتصادية للدولة ، و مصطلح السياسة المالية اشتق أساساً من الكلمة الفرنسية المال أو الخزانة.[1]

[1] هواري، مغنية، **السياسة المالية وأثرها على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر**، جامعة جيلالي ليابس، كلية العلو الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه، 2017، ص 103.

كما يمكن تعريف السياسة المالية بأنها الطريق الذي تنتهجه الحكومة لتخطيط نفقاتها وتدبير وسائل تمويلها كما يظهر في الميزانية العامة لها. أو يمكن تعريفها بأنها الاجراءات والوسائل التي تتخذها الدولة للوصول إلى غاية معينة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو غيرها.[1]

يتمثل المفهوم الرئيسي للسياسة المالية في دور الحكومة في استخدام الضرائب والإنفاق الحكومي العام، في التأثير على مستوى الطلب.[2]

2.1.10. أدوات السياسة المالية:

تقوم السياسة المالية على استخدام ثلاث أدوات رئيسية من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية للدولة، وتتمثل في أداة النفقات العامة وأداة الإيرادات العامة وبالأخص الضرائب بأنواعها، وأداة الموازنة العامة للدولة.

10-1-2-1- النفقات العامة:

يعرف الانفاق العام بأنه مبلغ من المال يغلب عليه الطابع النقدي يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام يتعلق بأهداف الدولة العامة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية. كما تتكون النفقات العامة من مجموعة من العناصر:

- النفقة العامة مبلغ من النقود: أي ان الانفاق العام يتم في الغالب بشكل نقدي.
- صدور النفقة من شخص لآخر: تصدر النفقة العامة من شخص معنوي واداري، الذي هو احدى الهيئات العامة الإدارية التي تتمتع بشخصية إدارية وذمة مالية وتمتلك الصفة الآمرة والسيادية.
- هدف النفقة العامة: تهدف أساسا الى اشباع الحاجات العامة وتحقيق النفع العام.[3]

تقسيمات النفقة العامة:

[1] آل سميسم، سلام، **السياسة المالية المعاصرة في التاريخ الاقتصادي الإسلامي (دراسة لعصري صدر الإسلام والدولة الأموية)**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 32.

[2] دفاس، عبدالرؤوف، معوش، عيسى، **أثر السياسة الالية على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2016)**، جامعة محمد الصديق بن يحيى، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، 2019 ، ص 16.

[3] عمرون، صابرين، **السياسة المالية وأثرها على النمو الاقتصادي**، جامعة محد بو ضياف –المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، 2019، ص 12.

تجدر الاشارة إلى أن النفقات العامة تشكل هيكلاً كبيراً متنوعاً فعي في الواقع ليست هيكلاً متجانساً بل هي هيكل يظهر في صور وأشكال مختلفة، وفي هذا الاطار يمكن تحليل تقسيمات النفقات العامة.

1. النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية: وهذا التقسيم يأتي من ناحية التأثير على الدخل الوطني.

- النفقات الحقيقية: تعني النفقات الحقيقية استخدام الدولة للقوة الشرائية مقابل الحصول على السلع والخدمات المختلفة والقوة العاملة، كصرف الأموال العامة على الأجور والرواتب للعاملين، كذلك شراء السلع والخدمات اللازمة لسير عمل الادارات وأجهزة الدولة والانفاق على المشروعات الاستثمارية، وتنقسم النفقات الحقيقية إلى نوعين، انفاق استثماري وانفاق جاري.[1]
- النفقات التحويلية: هي النفقات التي لا تحصل الدولة من جراء إنفاقها على السلع أو خدمات بل مجرد نقل القوة الشرائية من دولة الى جهات أخرى وهي تكون على عده أنواع وحسب الغرض الذي ينفق من أجله، وهي نفقات اجتماعية تنفقها الدولة لتحقيق التوازن الاجتماعي عن طريق رفع المستوى المعيشي لبعض أفراد المجتمع وفئاته، ونفقات اقتصادية لتحقيق أهداف اقتصادية خادمة للمصلحة العامة، ونفقات مالية تدفعها الدولة عند مباشرتها لنشاط مالي، من أهم صورها هي فوائد الدين العام وأقساط استهلاكيه السنوية.[2]

2. **التقسيم الوظيفي للنفقات العامة:**

التقسيم الوظيفي للنفقات العامة هو تصنيف النفقات بحسب الوظائف والأنشطة التي تقوم بها الدولة.[3]

- النفقات الاقتصادية: وتتضمن النفقات المرتبطة بالنشاط الاقتصادي في الدولة واللازمة لتزويد الاقتصاد القومي بخدمات اساسية.
- النفقات الاجتماعية: وتشمل النفقات اللازمة لإشباع الحاجات العامة التي تؤدي الى التنمية الاجتماعية للأفراد.
- النفقات الادارية: وهي ترتبط بالنفقات المتعلقة بتسيير المرافق العامة مثل مرتبات الموظفين واجور العمال.

10-1-2-2- الايرادات:

[1] مزعاش، عبد القادر، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، جامعة العربي بن مهدي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، 2011، ص 34.
[2] دفاس، عبدالرؤوف، معوش، عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 23.
[3] حامد، محمود، اقتصاديات المالية العامة، دار حميثرا للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2017، ص 116.

تعرف الايرادات على أنها عبارة عن جميع الأموال النقدية، والعينية، والمنقولة، والعقارية التي ترد إلى الخزينة العامة للدولة. كما تعرف أيضاً أنها الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملاكها الذاتية، أو من مصادر خارجية عن ذلك سواء أكانت قروضاً داخلية أو خارجية ، أو مصادر تضخمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية.[1] كما تعتمد الدولة على مصادر متعددة للإيرادات العامة منها:

1. السياسة الضريبية:

تعد الضرائب أهم مورد مالي للموازنة الجارية وهي مساهمة اجبارية للأفراد في تحمل أعباء الخدمات العامة، وهي أما ان تكون مباشرة تفرض على دخول الافراد(ضريبة الدخل)، أو أن تكون غير مباشرة تفرض على نشاط الافراد كالاستيراد والتصدير(الرسوم الجمركية) وتؤثر الضرائب في معدل النمو من خلال تأثيرها على الادخار والاستثمار. وأن استعمال السياسة الضريبية كأداة من أدوات السياسة المالية يعتمد على التوقيت المناسب لتدخل هذه الاداة، وكذلك توفير جهاز ضريبي أمين ذو كفاءة عالية، فضلاً عن وجود تشريعات ضريبية مناسبة.[2]

2. السياسة الاقتراضية:

وهي الأداة الأساسية الثانية من أدوات السياسة الايرادية في السياسة المالية، وتلجأ الدولة الى هذه الأداة نتيجة سببين الاول: تكون الضرائب في حدها الاقصى، والثاني: تكون للضرائب ردود افعال اجتماعية عنيفة .وهناك أنواع عديدة من القروض منها ما هو داخلي، ومنها ما هو خارجي وكلاهما يمثل عبء على الاقتصاد القومي لأنه يتوجب أعادة أصل القرض (الدين) مع الفوائد المترتبة عليه.[3]

ثالثاً: الموازنة العامة:

[1] علا، فاطمة، نصيرة، عبدالله، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)**، جامعة احمد دراية ادرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، 2017، ص 7.

[2] علاوي، سيماء محسن، **دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العرقي للمدة (1996-2011)**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 48، 2016، ص 434.

[3] بخيت، حيدر نعمة، **فريق جياد مطر، السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة (1970- 2009)**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 25، 2012، ص 192

تعتبر الموازنة العامة للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي كونها الأداة الأساسية التي تحدد أهداف الحكومة وسياستها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد وتوزيعها فهي خطة مالية تتضمن السياسات والأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها.

و تعرف الموازنة العامة للدولة بأنها تقدير تفصيلي لنفقات وإيرادات الدولة خلال سنة مالية مقبلة تعده أجهزة الدولة وتعتمده السلطة التشريعية بإصدار قانون ربط الميزانية الذي يجيز لهذه الأجهزة تنفيذ ميزانية الدولة طبقاً للبرنامج التفصيلي الذي تتضمنه.[1]

مراحل اعداد الموازنة العامة:

يطلق على هذه المراحل دورة الموازنة وتشمل هذه الدورة المراحل المتتالية والمتداخلة التي تمر بها ميزانية الدولة وتقسم إلى أربعة مراحل:[2]

أ- مرحلة اعداد مشروع الموازنة العامة من قبل المؤسسات الحكومية المختلفة وتحديد التقديرات المتعلقة بنفقات وايرادات السنة المالية القادمة.

ب- مرحلة اعتماد الموازنة العامة من قبل السلطة التشريعية " المجلس الوطني " المتمثلة لمجموع الشعب وهي مسؤولية مهمة وكبيرة بما ينطوي عليه تغير في الموازنة العامة والتي تتناول جميع قطاعات المجتمع وانشطته الاقتصادية المختلفة.

ت- مرحلة تنفيذ الموازنة العامة من قبل السلطة التنفيذية بأجهزتها المختلفة وفقا لما اعتمدته السلطة التشريعية وتحت رقابتها.

ث- مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة واعداد الحساب الختامي أي ان العمل يجري لرقابة سلامة تنفيذ الخطة المالية للدولة إنفاقا وايرادا وفقاً لما يقرره قانون الموازنة العامة.

3.1.10. ألية عمل السياسة المالية في سورية:

تعتمد آلية عمل السياسة المالية في سورية على تحديد أهداف الميزانية العامة للدولة، من خلال تحصيل الإيرادات (مثل الضرائب والرسوم) وتخصيصها للنفقات العامة والاستثمارات. يتم ذلك ضمن إطار رؤية اقتصادية كلية تتضمن الانضباط المالي لضمان الاستدامة، وتعبئة الإيرادات غير النفطية، وترشيد

[1] القون، عبدالجبار، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول الخليج العربي خلال الفترة (1990-2016)**، جامعة زيان عاشور الجلفة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه، 2020، ص 44.

[2] الخفاجي، نعمة عباس، الهيتي، صلاح، **تحليل أسس الإدارة العامة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2015، ص 220- 224.

النفقات. كما تسعى السياسة المالية إلى دعم القطاع الخاص وتطوير الأسواق المالية المحلية، من خلال تشجيع الاستثمار وتوسيع الائتمان. يلعب مصرف سورية المركزي دوراً رئيسياً في تنفيذ السياسة النقدية والمالية بالتعاون مع الحكومة لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي ودعم النمو الاقتصادي.

حيث تعاني الموازنة العامة للدولة في سوريا من عجز بنيوي عميق، وهو ليس ظاهرة مؤقتة بل انعكاس لاختلالات هيكلية مزمنة في الاقتصاد الكلي. هذا العجز يتفاقم نتيجة ضعف مصادر التمويل وعدم كفاءة الإنفاق العام وصعوبة ترشيده. وقد اتضحت معالم هذا العجز وتفاقمت آثاره السلبية بشكل خاص خلال سنوات الأزمة، خاصة بعد التراجع الكبير في حجم إنتاج النفط الذي كان يمثل في السابق مصدراً رئيسياً للإيرادات.

كما تشمل الأسباب الجذرية لهذا العجز الهيكلي عوامل متعددة، من أهمها ضعف الإدارة الضريبية الذي يتيح تفشي التهرب الضريبي، إلى جانب انخفاض الكفاءة في كل من الاستثمار الخاص والعام. في ظل هذه البيئة، يصبح الإطار القانوني الناظم للسياسة المالية، والذي يشمل قوانين سوق الأوراق المالية وقوانين الضرائب المختلفة (كالمراسيم والقوانين والتعليمات التنفيذية) ، محدود التأثير، حيث تطغى الضرورات التشغيلية الطارئة على التطبيق الفعال للقانون.[1]

نظرياً، تهدف السياسة النقدية التي يديرها مصرف سورية المركزي إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي، بما في ذلك استقرار سعر صرف الليرة السورية، وتحقيق معدل تضخم منخفض ومستقر. إلا أن الواقع يظهر أن السياسة المالية (متمثلة في الإنفاق الحكومي المتضخم والعجز) هي القوة المهيمنة التي تملي على السياسة النقدية مسارها.[2]

وقد واجه هيكل الإيرادات العامة في سوريا تحديين رئيسيين: فقدان الإيرادات السيادية (النفط) وضعف كفاءة الإدارة الضريبية في تحصيل الإيرادات من شبكات الثراء الجديدة التي ظهرت خلال النزاع.

حيث تعتمد الحكومة السورية على مجموعة متنوعة من الأدوات الضريبية لتمويل النفقات. تشمل هذه الأدوات ضريبة الرواتب والأجور، وضريبة الدخل المقطوع، والضرائب على الأرباح الحقيقية، ورسم

[1] اسماعيل، رولا، عاقل، سماح، **مصادر تمويل عجز الموازنة وأثرها على النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1994-2012**، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 43 ، العدد 4، 2021، ص 125- 136.

[2] من الموقع
https://cb.gov.sy/index.php?page=show&ex=2&dir=items&lang=1&ser=1&cat_id=596&act=596

الإنفاق الاستهلاكي، ورسم الطابع، بالإضافة إلى ضرائب ورسوم أخرى مثل رسم الاغتراب والتركات والعقارات. ويتم تنظيم هذه الإيرادات عبر مراسيم وقوانين وتعليمات تنفيذية.

وقد كانت الإيرادات غير الضريبية، وخاصة النفطية، تشكل نسبة كبيرة من الموازنة قبل عام 2011. لكن فقدان السيطرة على مناطق إنتاج الطاقة الرئيسية، وقيود العقوبات، أدى إلى تراجع هذه الحصة بشكل كبير. وقد أصبحت الحكومة في دمشق تعتمد بشكل متزايد على الإيرادات الضريبية والرسوم المباشرة وغير المباشرة، لتعويض النقص. [1]

يؤكد تحليل الاقتصاد الكلي أن العجز الهيكلي يعود إلى ضعف الإدارة الضريبية والتهرب الضريبي. هذا يعني أن الإيرادات الضريبية الرسمية لا تستطيع تغطية النفقات الأساسية. ويتمثل القصور في أن الحكومة، في محاولة لتمويل نفقاتها بعد خسارة الإيرادات النفطية ، فشلت في تحصيل الضرائب من فئات جديدة من تجار الحرب الذين يسيطرون على السوق السوداء والأنشطة المربحة.[2]

وترى الباحثة أن الآلية الفعلية للسياسة المالية السورية في ظل النظام البائد تتمحور حول "تمويل البقاء" ففي ظل العجز الهيكلي المزمن وتآكل الإيرادات السيادية، يتم تعويض النقص المالي بالإصدار النقدي المفرط ، مما يضمن دفع الرواتب الحكومية على حساب الاستقرار النقدي والقوة الشرائية للمواطن. هذا الاعتماد الكلي على التمويل النقدي يجعل من المصرف المركزي أداة لتمويل الخزانة بدلاً من كونه مؤسسة لحماية الاستقرار المالي.

وعلى الرغم من إطلاق مبادرات وإعلانات حول إصلاحات ضريبية وعقلنة الدعم ، يكشف التنفيذ أن هذه الإجراءات تهدف في جوهرها إلى استخلاص المزيد من الموارد من الطبقات الفقيرة والمتوسطة عبر زيادة الأعباء الضريبية أو فرض الرسوم المصرفية البيروقراطية. في المقابل، يتم حماية شبكات النخبة وتجار الحرب الذين يسيطرون على الأنشطة غير المشروعة والسوق السوداء، مما يزيد من تفاقم عدم المساواة المالية والاقتصادية. إن ضعف الإدارة الضريبية والتهرب ، وتآكل قيمة الإنفاق الاستثماري بسبب التضخم يضمن استمرار هذا العجز الهيكلي.

2.10. الاستقرار المالي:

تشمل التعريفات الأوسع للاستقرار المالي الأداء السلس لمجموعة معقدة من العلاقات بين الأسواق المالية والبنى التحتية والمؤسسات العاملة مع الإطار القانوني والمالي والمحاسبي المحدد، هذه التعريفات

[1] القانون رقم: (7) لعام: 2024م. قانون الموازنة العامة.
[2] اسماعيل، رولا، عاقل، سماح، مرجع سبق ذكره، ص 289- 291.

أكثر تجريدية ولكنها أكثر شمولاً للبعد الاقتصادي الكلي للاستقرار المالي والتفاعلات بين القطاعين المالي والحقيقي، من هذا المنظور يمكن تعريف الاستقرار المالي بأنه "حالة يكون فيها النظام المالي – الذي يتألف من الوسطاء الماليين والأسواق والبنية التحتية للسوق – قادراً على تحمل الصدمات وكشف الاختلالات المالية، وبالتالي التخفيف من احتمال حدوث خلل في عملية الوساطة المالية التي هي شديدة بما يكفي لإضعاف المدخرات وفرص الاستثمار المربحة بشكل كبير.[1]

ويمكن تعريف الاستقرار المالي بأنه الظرف الذي يكون فيه النظام المالي المتكون من المؤسسات المالية الوسيطة والأسواق المالية والهياكل الارتكازية قادر على الصمود أمام الصدمات، ومعالجة الاختلالات المالية.[2] كما يمكن تعريف الاستقرار المالي على أنه قدرة النظام المالي على تنفيذ أو تحقيق مهامه أو أهدافه أو غاياته، على نحو ملائم أو مقبول خلال مدة زمنية غير محددة.[3]

كما يحدد البنك المركزي الأوروبي ثلاثة شروط خاصة مرتبطة بالاستقرار المالي:

- يجب أن يكون النظام المالي قادراً على تحويل الموارد بكفاءة وسلاسة من المدخرين إلى المستثمرين .
- ينبغي تقييم المخاطر المالية وتسعيرها بدقة معقولة، كما ينبغي إدارتها بشكل جيد نسبياً .
- يجب أن يكون النظام المالي في وضع يسمح له بامتصاص الصدمات والمفاجآت المالية والحقيقية.

ربما يكون الشرط الثالث هو الأكثر أهمية، لأن عدم القدرة على امتصاص الصدمات يمكن أن يؤدي إلى دوامة هبوطية تنتشر عبر النظام وتصبح معززة ذاتياً، مما يؤدي إلى أزمة مالية عامة وتعطيل الوساطة المالية على نطاق واسع، نظرياً "يكون النظام المالي في نطاق من الاستقرار كلما كان قادراً على تسهيل أداء الاقتصاد، وتبديد الاختلالات المالية التي تنشأ داخلياً أو نتيجة لأحداث عكسية كبيرة

[1] كريمي، زينب، مباركي، سمرة، **قياس وتحليل العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة2003-2017**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 7، العدد 2، 2021، ص 118.

[2] Blaise Gadanecz and Kaushik Jayaram, **Measures of financial stability - a review**, Monetary and Economic Dept, Bank for International Settlements. *IFC Bulletin* No.31, 2010, p:365-380

[3] Verlis C. Morris , **Measuring and Forecasting Financial Stability: The composition of an aggregate financial stability index for Jamaica**, *Financial Stability Department, Bank of Jamaica*, 2010,p:2-17 .

وغير متوقعة، وينصب التركيز على المرونة في مواجهة الصدمات والقدرة المستمرة على الأداء الفعال للوظيفة الأساسية المتمثلة في التوسط في المدخرات والاستثمار (والاستهلاك) في الاقتصاد الحقيقي.[1]

3.10. طرق قياس الاستقرار المصرفي:

من أهم طرق قياس الاستقرار هي دالة Z–Score الطريقة الأكثر استعمالاً لقياس استقرار وسلامة البنوك على المستوى الفردي، حيث تقوم هذه الطريقة بتحديد احتمال إعسار البنك، ويرتبط ذلك بوجود علاقة عكسية بين احتمال الإعسار وقيمة الدالة Z–Score، حيث يقصد بالإعسار هنا كون أصول البنك أقل من خصومه أو ديونه. وتحسب الدالة كالتالي:

$$\mathrm{Z-Score} = \frac{(k + \mu)}{\sigma\mu}$$

حيث:

Z–Score: دالة قياس الاستقرار

K: نسبة رأس المال مجموع مع الاحتياطات إلى إجمالي الموجودات

μ: يمثل متوسط العائد إلى إجمالي الموجودات.

$\sigma\mu$: الانحراف المعياري للعائد على الأصول كمؤشر لتقلبات العائد.

وتقوم الدالة بحساب الانحرافات المعيارية للعائد والتي تنخفض بأقل من قيمتها المتوقعة قبل أن تستنزف الأسهم (حقوق الملكية)، ويصبح البنك غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية ويكون على عتبة الإفلاس، وبهذا فإنه يقيس مدى استقرار البنك ومنه فإنه يشير إلى البعد عن الإفلاس، وهكذا فإن قيمة Z–Score المرتفعة تدل على أن البنك يواجه احتمال إفلاس منخفض، حيث أن ارتفاع قيمة الدالة يقابله انخفاض لمخاطر الفشل والإعسار وانخفاض قيمتها وارتفاع في احتمال الإعسار. وقد تم اختيار

[1] الغندور، تغريد، **أثر تطبيق الشمول المالي على استقرار القطاع المصرفي في مصر (دراسة قياسية)**، المجلة الاكاديمية للعلوم الاجتماعية، مجلد 3، العدد 2، 2025، ص 506.

الدالة Z–Score كونها الطريقة الأكثر استعمالاً لقياس الصلابة المالية لمختلف المؤسسات المالية، ذلك لأنها تركز على مخاطر عدم الملاءة أي لجوء البنك إلى استنزاف رأس المال والاحتياطات.[1]

11.الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات:

تم إجراء هذه الدراسة بالاعتماد على جمع البيانات الخاصة بالمتغيرات المستقلة، ومقارنتها مع ربحية المصرف وذلك على مدار ثمان سنوات بين عامي 2006 و 2021 ، وقد جرى تبويب وتصنيف البيانات ومعالجتها من خلال استخدام حزمة برامج الـ EXCEL و ال SPSS.

سيتم اخضاع فرضيات الدراسة للاختبار باستخدام تحليل الانحدار المتعدد ، وذلك بموجب قاعدة القرار الآتية:

نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة إذا كانت قيمة Sig المحسوبة أصغر من 5%.

باستخدام برنامج SPSS للتحليل الاحصائي قامت الباحثة بدراسة علاقة الارتباط واختبار الفرضية على اعتبار بأن هي المتغير التابع، و السياسة المالية ممثلة بـ (معدل التضخم والضرائب والانفاق العام) هي المتغير المستقل.

وبعد ادخال البيانات تم الحصول على الجداول التالية:

الجدول رقم (1): متغيرات الدراسة

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	الضرائب ,التضخم ,الانفاق[b]	.	Enter

[1] غنديرعون، كريمة، **أثر المخاطر الائتمانية على السيولة والاستقرار المصرفي دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012-2021)**، جامعة قاصدي مرباح- الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2023، ص 20.

a. Dependent Variable: الاستقرار المصرفي

b. All requested variables entered.

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (2): معامل الارتباط ومعامل التحديد

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.780[a]	.609	.511	52.29260

a. Predictors: (Constant), الانفاق, الضرائب, التضخم

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (3): معادلة الانحدار

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	51095.071	3	17031.690	6.228	.009[b]
	Residual	32814.196	12	2734.516		
	Total	83909.267	15			

a. Dependent Variable: الاستقرار

b. Predictors: (Constant), الانفاق, الضرائب, التضخم

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (4): معاملات الانحدار

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	133.761	27.165		4.924	.000
	الانفاق	2.387E-8	.000	.658	2.592	.024
	الضرائب	-1.810E-5	.000	-.042-	-.216-	.832

التضخم	.358	.475	.185	.754	.465

a. Dependent Variable: الاستقرار المصرفي

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

ومن أجل تفسير الأثر المشترك والأثر الفردي لكل متغير على الاستقرار المصرفي.
تم الاعتماد على جدول **(Model Summary & ANOVA)** الذي يفسر الفرضية المتعلقة بـ الأثر المشترك للتضخم والضرائب المباشرة وغير المباشرة والإنفاق العام على الاستقرار المصرفي، ودلت مخرجات البرنامج أن:

- (R Square)= 0.609 أي أن 60.9% من التباين في الاستقرار المصرفي يتم تفسيره بواسطة المتغيرات المستقلة الثلاثة مجتمعة. ولها قوة تفسيرية عالية.
- Sig= 0.009 وبالتالي القيمة 0.009 أقل من مستوى الدلالة 0.05=α. هذا يعني أن النموذج ككل دال إحصائياً؛ أي أن المتغيرات الثلاثة لها تأثير مشترك دال على الاستقرار المصرفي.

أما جدول **(Coefficients)** يفسر الفرضيات الفردية (أثر كل متغير على حدة)، مع الأخذ في الاعتبار تأثير المتغيرات الأخرى، حيث أن :

الجدول رقم (5): تفسير المخرجات

المتغير	معامل بيتا B	قيمة .Sig	القرار والتفسير
الإنفاق العام	2.387E−8	0.024	**دال إحصائياً**. حيث أن قيمة Sig. 0.024<0.05 **والعلاقة طردية** (موجبة). إي أن زيادة الإنفاق العام له تأثير دال إيجابي على الاستقرار المصرفي.
الضرائب	−1.810E−5	0.832	**غير دال إحصائياً**. حيث أن قيمة Sig. 0.832>0.05 **وبالتالي لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية** للضرائب على الاستقرار المصرفي .
التضخم	0.358	0.465	**غير دال إحصائياً**. حيث أن قيمة Sig. 0.465>0.05 **وبالتالي لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية** للتضخم على الاستقرار المصرفي.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تم تقدير معادلة الانحدار وفق الصيغة التالية:

$$Y=B0+B1X1+B2X2+B3X3+\epsilon$$

حيث:

- Y: المتغير التابع (الاستقرار المصرفي).
- B0: الثابت (Constant).
- B1,B2,B3: معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة (قيم B).
- X1: الإنفاق العام.
- X2: الضرائب.
- X3: التضخم.
- ϵ: حد الخطأ.

وباستخدام القيم من جدول Coefficients:

- الثابت (B0) = 133.761
- معامل الإنفاق العام (B1) = 2.387E−8
- معامل الضرائب (B2) = −1.810E−5
- معامل التضخم (B3) = 0.358

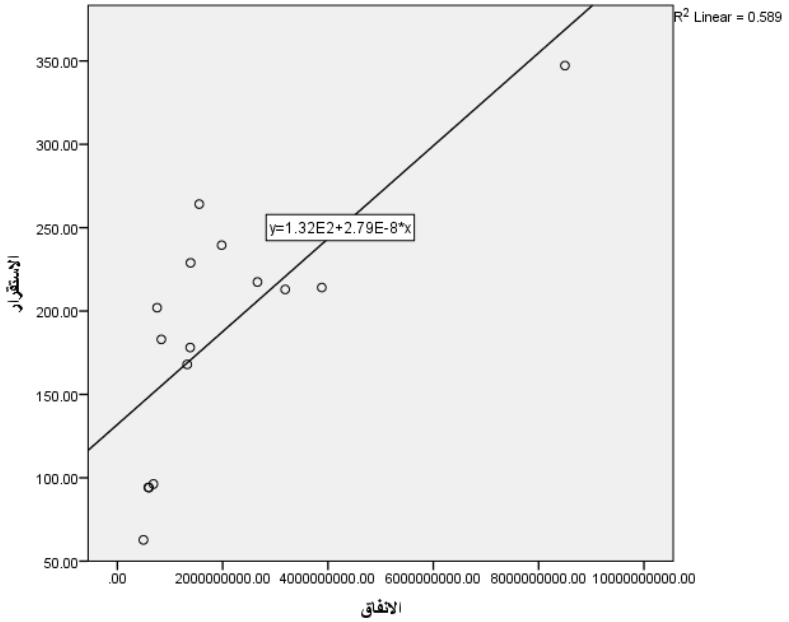
تصبح المعادلة:

الاستقرار

المصرفي=133.761+(82.387E−×الإنفاق)+(−51.810E−×الضرائب)+(0.358×التضخم)+

ϵ

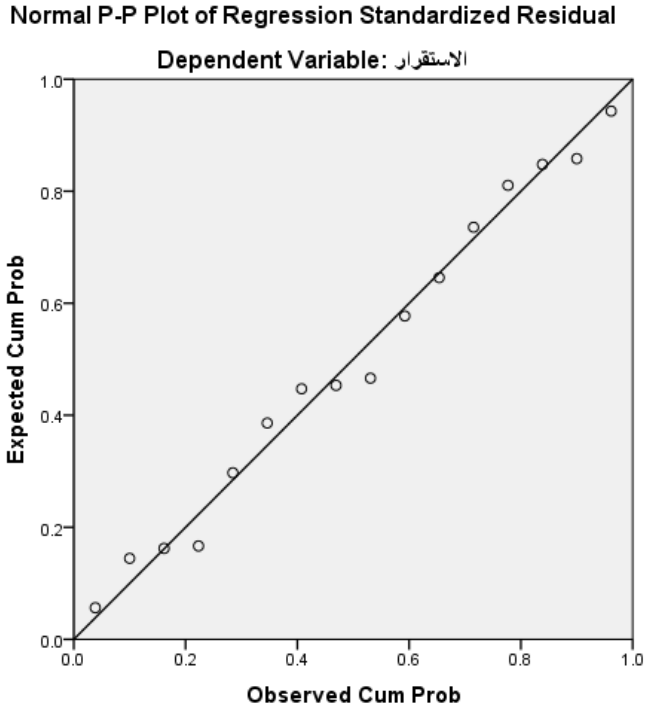
الشكل رقم (1): مخطط الانتشار بين الانفاق العام والاستقرار المصرفي



المصدر: مخرجات برنامج SPSS

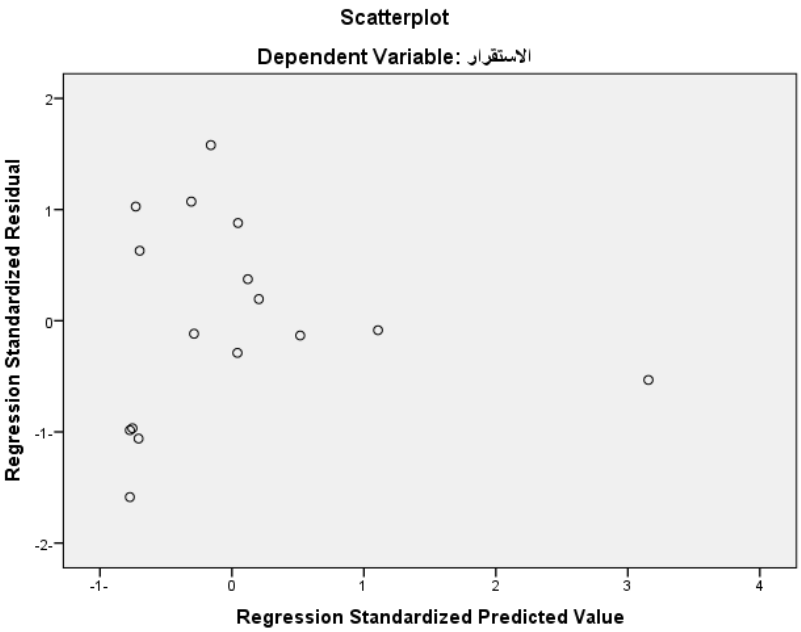
يوضح مخطط الانتشار وجود **علاقة طردية وإيجابية قوية** بين الإنفاق والاستقرار المصرفي. وتشير قيمة $R2$ إلى أن الإنفاق يفسر ما يقارب **58.9%** من التباين في الاستقرار المصرفي. هذا يدعم النتيجة التي توصل إليها تحليل الانحدار الخطي المتعدد بوجود أثر دال وموجب للإنفاق على الاستقرار المصرفي.

الشكل رقم (2): مخطط P–P



المصدر: مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (3): القيمة المتوقعة المعيارية للانحدار



المصدر: مخرجات برنامج SPSS

لتأكيد صلاحية النموذج، تم فحص افتراض التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام مخطط P–P. يوضح المخطط أن النقاط تتبع الخط القطري بشكل وثيق، مما يشير إلى أن **البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً تقريبياً**. وبالتالي، فإن هذا الافتراض الأساسي للانحدار الخطي المتعدد متحقق.

12. النتائج:

1) أكدت الدراسة الأثر الإيجابي للإنفاق على الاستقرار المصرفي، حيث يمكن تفسير ذلك بأن زيادة الإنفاق (خاصة الحكومي أو الاستثماري) يؤدي إلى نمو النشاط الاقتصادي وزيادة السيولة والثقة في السوق، مما يقلل من مخاطر القروض ويدعم الأداء المصرفي.
2) لتحديد الأهمية النسبية لتأثير المتغيرات، تم استخدام معامل بيتا المعياري (beta)، حيث أظهرت النتائج أن الإنفاق العام (beta = 0.658) هو المتغير الأكثر تأثيراً وأهمية في تفسير الاستقرار المصرفي، يليه التضخم (beta = 0.185) ثم الضرائب (beta = −0.042) كأضعف المتغيرات، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الترتيب ينطبق فقط على القوة

المطلقة، بينما يعتبر الإنفاق هو المتغير الوحيد الذي له أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، مما يؤكد أن التباين في الاستقرار المصرفي يُعزى بشكل أساسي إلى التغيرات في الإنفاق العام.

3) عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للضرائب على الاستقرار المصرفي وهذا يعني أن الأداة الانكماشية الرئيسية للسياسة المالية (التي تؤثر نظرياً على الاستثمار والادخار) غير فعالة في التأثير على الاستقرار المصرفي بشكل مباشر. وقد يعود ذلك إلى ارتفاع مستويات التهرب الضريبي إضافة إلى أن النظام الضريبي نفسه غير كافٍ لإحداث صدمة هيكلية مؤثرة في القطاع المصرفي.

4) عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتضخم على الاستقرار المصرفي، وقد يدل ذلك على أن القطاع المصرفي، وتحديداً بنك بيمو السعودي الفرنسي، قد طور آليات قوية لتحصين نفسه ضد التآكل الناجم عن التضخم (مثل التمويل بالدولار، أو التسعير المزدوج، أو التحوط السريع للأصول والخصوم).

13. المقترحات:

1) يجب على الحكومة (وزارة المالية) اعتبار الإنفاق كأداة مالية رئيسية وفعالة في دعم الاستقرار المصرفي. حيث يوصى بتوجيه الإنفاق العام نحو القطاعات ذات الأثر المضاعف العالي التي تزيد السيولة وتخفض مخاطر القروض المتعثرة للبنوك.

2) نظراً لعدم وجود أثر دال إحصائياً للضرائب، توصي الباحثة بمراجعة النظام الضريبي لضمان عدم إحداثه صدمات سلبية غير مبررة في القطاع المصرفي، مع التركيز على الاستقرار الضريبي بدلاً من التغيير المتكرر، طالما أن الضرائب لا تؤثر بشكل إيجابي أو سلبي جوهري.

3) استخدام معادلة الانحدار المُنشأة في الدراسة كأداة لتقييم سيناريوهات المخاطر، بحيث يمكن التنبؤ بأثر أي تخفيض مقترح في الإنفاق الحكومي على مؤشرات الاستقرار المصرفي.

14. المراجع:

1) آل سميسم، سلام، 2011، السياسة المالية المعاصرة في التاريخ الاقتصادي الإسلامي (دراسة لعصري صدر الإسلام والدولة الأموية)، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى.

2) مزعاش، عبد القادر، 2011، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، جامعة العربي بن مهدي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير.

3) بخيت، حيدر نعمة، فريق جياد مطر،2012، السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة (1970– 2009)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 25، ص: 14–28.

4) الخفاجي، نعمة عباس، الهيتي، صلاح، 2015، تحليل أسس الإدارة العامة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية.

5) علاوي، سيماء محسن، 2016، دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العرقي للمدة (1996–2011)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 48، ص: 432–476.

6) علا، فاطمة، نصيرة، عبدالله، 2017، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2016)، جامعة احمد دراية ادرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير.

7) هواري، مغنية، 2017، السياسة المالية وأثرها على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر، جامعة جيلالي ليابس، كلية العلو الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه.

8) حامد، محمود، 2017، اقتصاديات المالية العامة، دار حميثرا للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى.

9) دفاس، عبدالرؤوف، معوش، عيسى، 2019 ، أثر السياسة الالية على النمو الاقتصادي في الجزائر–دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990–2016)، جامعة محمد الصديق بن يحيى، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير.

10) عمرون، صابرين، 2019، السياسة المالية وأثرها على النمو الاقتصادي، جامعة محد بو ضياف –المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير.

11) القون، عبدالجبار، 2020، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول الخليج العربي خلال الفترة (1990–2016)، جامعة زيان عاشور الجلفة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه.

12) اسماعيل، رولا، عاقل، سماح، 2021، مصادر تمويل عجز الموازنة وأثرها على النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1994–2012، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 43 ، العدد 4، ص:125–136.

13) كريمي، زينب، مباركي، سمرة، 2021، قياس وتحليل العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة2003-2017، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 7، العدد 2، ص: 113-134.

14) غنديرعون، كريمة، 2023، أثر المخاطر الائتمانية على السيولة والاستقرار المصرفي دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012-2021)، جامعة قاصدي مرباح- الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

15) الغندور، تغريد، 2025، أثر تطبيق الشمول المالي على استقرار القطاع المصرفي في مصر (دراسة قياسية)، المجلة الاكاديمية للعلوم الاجتماعية، مجلد 3، العدد 2، ص: 498-519.

16) من الموقع https://cb.gov.sy/index.php?page=show&ex=2&dir=items&lang=

17) القانون رقم: (7) لعام: 2024م. قانون الموازنة العامة.

المراجع باللغة الاجنبية:

1) Blaise Gadanecz and Kaushik Jayaram, 2010, **Measures of financial stability - a review**, Monetary and Economic Dept, Bank for International Settlements. *IFC Bulletin* No.31, P: 365-380.

2) Verlis C. Morris , 2010, **Measuring and Forecasting Financial Stability: The composition of an aggregate financial stability index for Jamaica**, *Financial Stability Department, Bank of Jamaica*.

3) Swamy, Vighneswara, 2014, **Testing the interrelatedness of banking stability measures**. *Journal of Financial Economic Policy*, Vol. 6 No. 1,P:25-45.

4) Agatha Nkem Amadi, Kehinde Adekunle, Alexander Ehimare, Pascal Nwodimmah, 2021, Address: **The Stabilization Effects of Fiscal Policy on Banking System Stability in Nigeria**, Asian Economic and Financial Review, Vol. 11 No. 10, p: 805-815.